صورة للمجلس التنفيذي للاتحاد : المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام

الاتحاد العمالي العام يطرح مطالب عمالية اجتماعية

التطور الديمقراطي اللبناني يحققه الحل الوطني

كل القوى السياسية في لبنان حددت مواقفها من الازمة اللبنانية ، وكذلك الهيئات الوطنية والدينية . وفي « الاجتماع التاريخي » الذي عقد في ٢٨ / ٨ في مبنى وزارة الصحة برئاسة السيد جورج صقر حدد الاتحاد العمالي العام موقفه ايضا ودوره في «انقاذ الوطن والحفاظ على حقوق ومصالح الطبقة العاملة في ظل الاوضاع المتأزمة الخطيرة التي تعيشها البلاد منذ اربع سنوات » .

وفي الاجتماع الذي عقد بعد انقطاع اربعة اشهر ، والذي ضم ١٣ اتحادا من أصل ١٨ يشكلون نواة الاتحاد العمالي العام (غابت اتحادات الشمال والجنوب والتأمين والصحة والتجارة) ، وبعد عرض للاوضاع العامة ، اعلن الاتحاد العام موقفه عبر بيان اذاعه الامين العام للاتحاد وحدد فيه :

١ ـ يدعو الاتحاد السلطة لردع مسببي الانفجارات الامنية المتتالية والعابثين بأمن البلاد ، والذين يدفعون الامور الى الانفجار الشامل والخطير ، بعد ان تركت اثارها على الطبقة العاملة اللبنانية في اختلاف انتماءاتها .

٢ ـ الحفاظ على وحدة لبنان ارضا وشعبا ومؤسسات وضمان تطوره الديمقراطي اللاحق .

٣ ـ تأمين سير المرافق الحيوية وفي طليعتها مرفأ بيروت وضمان الشروط الكفيلة بتشغيل المؤسسات الانتاجية من سياحية وصناعية وتجارية .

٤ ـ ايجاد التشريعات الكفيلة بالحفاظ على ديمومة العمل والتعويض على متضرري الحوادث ووقف التسريح فورا مهما كانت الاسباب .

٥ ـ ايجاد قانون دائم وعادل للايجارات وتنفيذ السياسة الاسكانية التي ترعى مصالح العمال وذوي الدخل المحدود وتحقيق التعديلات التي رفعها الاتحاد العام في مذكرته حول قانون الايجارات .

٦ ـ التدخل السريع من اجل تأمين سير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحمايته في وجه محاولات تصفيته والعمل من أجل تطويره وتوسيع تقديماته .

٧ ـ دفع الاجور عن ايام التعطيل القسري وتأمين سائر التقديمات .

٨ ـ حل قضية المهجرين على اساس عودتهم لاماكن سكنهم الاصلية والتعويض عليهم عن الخسائر والدمار التي لحقت بهم .

٩ ـ الاعتصام في المؤسسات احتجاجا على اي صرف تعسفي ومجابهة هذه الاجراءات بكافة الوسائل وصولا الى التسيير الذاتي كلما دعت الحاجة .

١٠ ـ اجراء اتصالات ومشاورات بهدف عقد مؤتمر وطني .

١١ ـ تشكيل لجنة قيادية للقيام بالمهام الظرفية الطارئة .

١٢ ـ ابقاء جلسات المجلس التنفيذي مفتوحة لمتابعة ومراقبة نتائج الاتصالات وتطوراتها .

هذا وكان المجلس التنفيذي للاتحاد الوطني للنقابات العمالية قد دعا يوم ٢٥ /٨ الى ضرورة عقد اجتماع سريع للاتحاد العمالي العام يضع من خلاله يده على مجمل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المطروحة . كما وضع المجلس خطة تحرك مبرمجه في سبيل دفع النضال العمالي للدفاع عن ديمومه العمل والاجور ولتامين سير اعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الظروف الراهنة والتي تعكس نفسها على اوضاع الطبقه العاملة المعيشية .

من جهه اخرى ، كان قد التقى يوم ٢٤ / ٨ عدد من قادة النقابات اكدوا يومها على ضرورة تناسي الخلافات و « ضرورة تحرك الاتحاد لاثبات وجوده ولطمأنة الطبقة العاملة على مصيرها ومستقبلها انطلاقا من توحيد الصف النقابي وتجاوز الخلافات الشخصية والحساسيات القائمة ليتحمل الاتحاد مسؤولياته الجسام الملقاة على عاتقه في هذه المرحلة » .

وجدير بالذكر ان الخلافات التي عصفت باستمرار بالاتحاد العمالي العام هي التي كانت تحول دون مواجهته لمهامه في حينه وبسرعه لصالح الطبقة العاملة اللبنانية بالشكل الاقتصادي النقابي . والتحرك الجديد والمتشعب للاتحاد العمالي الذي تناول العديد من القضايا السياسية والاجتماعية يتنافى بشكل غير مباشر مع شعار « الامن قبل الرغيف » الذي طرحته سلطة سركيس والذي فقد « معانيه » بعد مرور سنتين امام المتطلبات الحياتية المتفاقمة للجماهير الشعبية اللبنانية التي لم تعد تستطيع صبرا بعد ان فقدت الامن « الموعود » الذي يراوح بين خطة امنية جزئيه وبين خطه امنية كاملة عاجزة عن منع التفجيرات من حصولها في المناطق اللبنانية .

ان الموقف السياسي الذي حدده الاتحاد العمالي العام مع اهميته في مطالبة « السلطة بردع مسببي الانفجارات الامنية والعابثين بأمن البلاد » كمحك « لشرعية » سركيس ، تبقى المطالب الاجتماعية (تشريعات ـ سياسة اسكانية ـ دفع الاجور الخ ...) هي المحك الاساسي لطبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي الذي تمثله هذه السلطة والذي يشكل سببا اساسيا في كل الازمة التي عانى منها لبنان على مدار ثلاث سنوات والتي سيعاني منها مستقبلا اذا استمر هذا النظام على ما هو عليه من نظام رأسمالي مشوه تابع .

واذا كان الاتحاد العمالي العام قد رفع مطالبه وحدد موقفه السياسي بـ « الحفاظ على وحدة لبنان وضمان تطوره الديمقراطي اللاحق » يصبح من واجب هذا الاتحاد « خدمة لمصالح الطبقة العاملة » فانه من الواضح ان هذا المطلب يتناقض جذريا مع الفاشية التي « تعبث بأمن البلاد » والتي تقف سدا اساسيا في وجه تطور لبنان ديمقراطيا ، وان تحقيق هذه المطالب وغيرها من المطالب التي تمس جوهر حياة الطبقة العاملة لا يكون الا بالالتزام بالخط الوطني الذي يجسد المصالح الحقيقية للاغلبية الساحقة من الجماهير اللبنانية في لبنان وطني ديمقراطي عربي .

ما من ضير في الخيانة!

● قال رئيس الجبهة الفاشية اللبنانية كميل شمعون في مقابلة مع مجلة « نيوزويك » الاسبوعية الاميركية عن علاقة الفاشية اللبنانية بـ « اسرائيل » انها بداية لعلاقات ودية « فنحن اقلية ونعتقد بأنه ما من ضير في ان نقيم علاقات ودية مع اقلية اخرى اقوى في الشرق الاوسط » !

خطوة خطوة لادارة مصرف الكونتينينتال

فشل الاجتماع الذي عقد بين ادارة « بنك كونتينينتال » واتحاد موظفي المصارف في الوصول الى حل نهائي لقضية موظفي المصرف المذكور الذين وجهت اليهم انذارات صرف جماعية بعد قرار المصرف القاضي بتقليص حجم اعماله في لبنان بسبب الاوضاع الراهنة .

وعلم ان اتحاد موظفي المصارف تقدم بحل خلال الاجتماع الى ممثلي مصرف الكونتينينتال جوبه بتحفظ وبرفض غير مباشر ويقضي الحل المذكور بما يلي :

ـ منح جميع الموظفين المصروفين والبالغ عددهم ١٢٥ شخصا راتب ٤ اشهر كانذار صرف .

ـ منح المصروفين تعويضات صرف بمعدل رواتب ٩ اشهر حسب الاقدمية .

ـ منح الموظفين المصروفين تعويضات اضافية عن كل سنة خدمة على الشكل التالي :

١ ـ من سنة الى ١٥ سنة تعويض شهرين .

٢ ـ من ١٥ سنة وما فوق تعويض شهر واحد .

هذا واعلن كل من غبريال خوري رئيس اتحاد موظفي المصارف ، وفارس داغر نائب رئيس الاتحاد ان اتحاد موظفي المصارف سيتابع عن كثب قضيه موظفي مصرف الكونتينينتال توصلا الى « حل عادل ومنصف لهم » .

وأكد خوري وداغر رفض الاتحاد لاية عملية صرف وخصوصا الصرف الجماعي ، وطالبا المصارف بوضع حد للصرف في هذا الظرف الراهن كون المصارف هي الوحيدة التي يمكنها في هذه الظروف تحمل الاعباء .

واذا كانت حجة ادارة الكونتينينتال هي « تقليص حجم الاعمال » ، فان المعلومات المصرفية تنفي هذه الحجة .

ان صرف الموظفين هو مقدمة ليس لتقليص اعمال المصرف بل خطوة اولى لبيع المصرف المذكور الى بنك الاعتماد اللبناني .

وجدير بالذكر ، ان بنك الاعتماد اللبناني الذي ينوي شراء الكونتينينتال يملك طاقما جاهزا من الموظفين وليس بحاجة لموظفي المصرف « المباع » . وهكذا يصبح موضوع صرف الـ ١٢٥ موظف « ضرورة » لاتمام عملية البيع والا فلن تتم هذه العملية .

وبهذا تنكشف خلفية « الخطوة الخطيرة » التي ستقدم عليها ادارة مصرف الكونتينينتال ، وتصبح بذلك سابقة خطرة اذا ما نجحت مهددة العمل المصرفي الوطني وموظفيه .

وتجدر الاشارة هنا كمثال ، الى ان خطوة الدمج التي تمت منذ فترة بين بنك صباغ وبنك الشرق الاوسط لم تؤد الى صرف الموظفين بل صار هناك عملية دمج واستيعاب لموظفي المصرفين .

ويبدو من ناحية اخرى ، ان عمليات الدمج او « تقليص الاعمال » المصرفية التي يشهدها القطاع المصرفي في لبنان تدل على مدى تأثير تدهور الوضع الامني في مستقبل العمل المصرفي رغم دعم النظام لهذا القطاع . ويبرز ايضا تأثير التدهور الامني من خلال فتح بعض المصارف والبنوك لفروع جديدة تتناسب واعتبارات المنطقة الجغرافية والمساهمين والموظفين ومساهمة هذه المصارف في المشاريع التي لا تتأثر بالتدهور الامني .

بشير الجميل اشترى دبابات وطائرات

● افادت مصادر مطلعة ان الشيخ بشير الجميل عقد صفقه اسلحه (دبابات وطائرات هليوكبتر) مع متعهدين احدهما سعودي والثاني بلجيكي ، اثناء وجوده في باريس .

واضافت المصادر ان الصفقة ستعود لحساب الجبهه الفاشيه وليس فقط لحزب الكتائب .